حدود حرية الفكر
فى المجتمع الإسلامى

obeikandl.com

obeikandl.com

حدود حرية الفكر
فى المجتمع الإسلامى

نشرت إحدى المجلات الألمانية الواسعة الانتشار[٧٢] تحقيقاً مطولاً عن أحد القسس الكاثوليك فى ألمانيا ، ويدعى " ويجن دريفرمان " ، ويدور التحقيق حول معارضة هذا القسيس لبعض أفكار الكنيسة الكاثوليكية ، كما يهاجم تعاليم البابا ، وذلك فى كتاب نشر فى ٧٢٠ صفحة ، تحت عنوان : " حرية العقيدة " ، مما حمل الكنيسة على إصدار قرار بإبعاده عن العمل الكنائسى ، فاضطر إلى نشر أفكاره عن طريق الندوات والمحاضرات فى الجامعات والتجمعات المهنية ووسائل الإعلام .

ويعتبر قرار الإبعاد سمة عامة فى كل الأديان التى تتكون فى ظلها طبقة تشرف — بل وتحتكر — على تفسير النصوص المقدسة ، واستنتاج الأحكام منها ، وتحديد ما يكون حلالاً للناس فيمارسوه ، وتوضيح ما تحرمه الشريعة فيجتنبوه ، أى أنهم يحللون ويحرمون حسب ما يتراءى لهم من فهمهم للنصوص المقدسة ، وقد يصل الأمر إلى أقصى مداه فيحللون ويحرمون ، اعتماداً على نصوص مشكوك فى صحة نسبتها إلى من أوحى إليه ، أو مرويات نسبت إلى علماء وفقهاء ليسوا معصومين من الخطأ ، أو رؤى تكونت عبر الأجيال من تراكمات روافد ، اختلط فيها الصحيح بالسقيم ، وامتزج فى مجراها الوحى بآراء البشر وعاداتهم وتقاليدهم ، مما عكر صفو العقيدة ونقاءها ، فران عليها ما غير معالمها بالخرافات والأساطير ، وشوهت صورتها بأفكار بشرية ، تراكمت عليها عبر الأجيال .

فإذا ظهر من تدفعه غيرته الدينية إلى البحث عن منابع العقيدة الصافية ، وقاده بحثه إلى رفض مسلمات لبعدها عن روح العقيدة ، وتناقضها مع منطوق النصوص الصحيحة ، انبرت هذه الطائفة (رجال الدين) ملوحة بالوعيد والثبور . فإن لم يرتدع أصدروا قراراً بطرده من ساحتهم ، والحكم عليه بالكفر ، أو على أقل تقدير بالضلال والفسق . وصفحات التاريخ مليئة بأخبار الصدام بين رجال الدين وبين المفكرين الذين أبدوا اعتراضهم على بعض ما يرونه مخالفاً

---

٧٢) هى " دير شبيجل " الصادرة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٠م

لروح العقيدة ، أو مناقضاً لمفهوم النصوص الصحيحة ، ذلك الصدام الذى كانت نهايته فى عصور ما قبل النهضة الإعدام بصور شتى ، أو التعذيب والسجن حتى يهلك ذلك الذى تجرأ على " قداسة " رجال الدين ، فبيَّن خطأهم فى تفسير النصوص المقدسة ، أو أبدى رأياً مخالفاً لتوجيهاتهم .

فهل يشترك الإسلام مع الأديان الأخرى فى مثل هذه الظاهرة ؟

تتشعب هذه الظاهرة إلى ثلاثة فروع :

- النصوص المقدسة .
- ما يتمتع به المتخصصون فى الدراسات الإسلامية (رجال الدين) فى مجال التشريع ، ومدى إمكاناتهم فى تحديد الحلال والحرام .
- الفكر الدينى وما علق به من ثقافات الشعوب .

وتنحصر نصوص الإسلام المقدسة فى القرآن الكريم والسنة الصحيحة ، على اختلاف بين العلماء فى معرفة وتحديد الصحيح والضعيف منها ، غير أن من المجمع عليه عند المسلمين أن نص القرآن الكريم لا يختلف عليه اثنان ، وإلا صار من يشك فى صحة حرف واحد منه كافراً بالإسلام ، تجرى عليه أحكام غير المسلمين إن لم يسبق له اعتناق الإسلام . أما المسلم الذى ينكر حرفاً من القرآن الكريم فتجرى عليه أحكام المرتد .[٧٣] هذا إن جهر بذلك ، فإن كان شكه ، أو إنكاره بينه وبين نفسه ، فلم يجهر به ، فأمره إلى الله ، لأنه لا يقدر على معرفة ما فى الصدور إلا الله ﷻ .

أما فهم النصوص القرآنية ، فقد اختلف فيه العلماء — إلا ما كان قطعي الدلالة ، وهو قليل جداً — اختلافاً كبيراً ، وذلك نظراً لاختلاف الرؤى ، وتباين الثقافات ، وتعدد المذاهب ، سواء كان ذلك من منطلق البحث عن الأحكام الفقهية التى تتعلق بالعبادات ، أو كان توضيحاً لأسس العقيدة وما يتعلق بها من تفصيلات وتفريعات ، أو كان بياناً لمبادئ وتنظيمات تقوم عليها حياة المجتمع الإسلامى . وعليه فلا يجوز لأحد الحكم على آخر بالكفر ، لأنه خالفه فى فهم النص ، أو اتجه اتجاهاً مناقضاً له فى التفسير والتأويل ؛ لأنه لو كان ذلك جائزاً لأصبح

---

[٧٣]) راجع حدَّ الردة فى كتابنا : " الإسلام إصلاح وتهذيب / عرض وتحليل للحدود والتعزير ؟

الجميع كفاراً ، لأن كل واحد سيرمى الآخر بالكفر ، مع عدم إمكانية ترجيح واحد على الآخر . ومن هنا لا يصح اتهام " مجتهد " بالكفر ، حتى وإن خالف رأيه ما ذهب إليه جمهور المسلمين ، ما دام اجتهاده قائماً على أسس سليمة لغوياً ومنهجياً .

هذا فيما يتعلق بنصوص القرآن الكريم ، أما السنة فينبغى التفريق بين السنة القولية والسنة العملية ؛ فالعملية ، كهيئة الصلاة ، وما يشبهها فى وضوحها وتكرارها لا خلاف فيه ، أما ما عدا ذلك فقد كثر فيها الخلاف ، ما بين منكر لها لعدم إمكانية التأكد من صدق رواتها ، مما يشكك فى صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ ، وبين من يرى أنها كلها واجبة الاتباع ، وخاصة ما تأكد علماء الحديث – طبقاً للشروط التى وضعوها – من صحة روايتها عن رسول الله ﷺ .

غير أن بعضهم – وخاصة فى العصر الحديث – يرى أن صحة الرواية لا تكفى ، بل يجب أن يُضَمَّ إليها صحة المتن ، بحيث لا يتناقض مع العقل ، ولا يتنافر مع مصلحة مؤكدة ، أو يصطدم مع مسلمات بدهية ، لا مجال للشك فيها ، كدوران الأرض وغيره من المعلومات الكونية التى تأكدت صحتها بوسائل شتى . وإزاء هذا الوضع نستطيع أن نقول : إن من ينكر حديثاً ، لشكه فى صحة نسبته إلى الرسول ﷺ لا يصير بذلك الإنكار كافراً ، لأن ذلك من الأمور المختلف فيها ، وخاصة أن الرسول ﷺ لم يوجه اهتمام المسلمين – ولم يأمرهم – بتدوين الحديث ، وذلك على أرجح الأقوال المروية فى التراث .

وننتقل إلى العنصر الثانى ، وهو مدى ما يتمتع به المتخصصون فى الدراسات الإسلامية (رجال الدين) فى مجال التشريع ، ومدى إمكاناتهم فى تحديد الحلال والحرام !!!! لا يتميز رجال الدين فى الإسلام عن غيرهم إلا بمقدار إخلاصهم فى العقيدة ، واجتهادهم فى مجال خدمة المسلمين ، عن طريق تعليمهم أحكام الدين وإرشادهم إلى ما ينفعهم فى دينهم ودنياهم ، أى أن درجة التقوى والصلاح التى تدفعهم إلى إتقان عملهم ، هى التى ترفع مكانتهم عند الله ، وليس انتسابهم – بمجرد الانتساب – إلى هذه الطائفة ، هو الذى يرفع مكانتهم ، ويفضلهم على الآخرين ، كما أنهم ليسوا هم وحدهم الذين تُرْفَع درجاتهم لو أخلصوا العمل ، إذ ينال كل مجتهد هذا الجزاء ، حتى وإن كان تخصصه بعيداً عن مجال الدين ، فكل من أخلص فى عمله ، واجتهد فيه ، وأتقنه ، فإن الله يكرمه ، ويجازيه على ما بذله من جهد ، وما تحمل من تعب فى

سبيل خدمة أمته . ومن هنا فإن "رجال الدين " لا يختلفون فى الإسلام عن غيرهم ، فليست لهم القداسة التى يتمتع بها رجال الدين فى الأديان الأخرى ، وليس بينهم وبين الله عهد بأن يتصل بهم ويملى عليهم ما يريد إبلاغه للناس ، كما يدعى بعض رجال الدين فى كثير من الأديان الأخرى ، فهم بشر ، صلتهم بالله كصلة أى إنسان آخر ، تخضع فى قربها وبعدها عن رحمة الله لما يقوم به المرء من أعمال ، وتتعلق بمدى الإخلاص له فى العبادة .

وعليه ، فلا يجوز لأحد أن يدعى أنه هو وحده — بحكم انتمائه إلى هذه الطائفة — المختص بالبحث فى مجال النصوص المقدسة ، إذ يجوز لكل مسلم أن يدلى بدلوه فى هذا المجال ، ما دام قادراً عليه بثقافته ، وعلمه ، وإلمامه بالنصوص المقدسة ، وتمكنه من تفاصيل المناهج اللازمة للبحث ، وإن لم يكن من الوجهة الرسمية فرداً من هذه الطائفة ، لأن البحث فى مجال العقيدة ليس حكراً على طائفة دون غيرها ، ولا يعتبر " تابو " (أى مُحَرَّماً) على غير " رجال الدين " لمجرد أنهم لا ينتسبون " مدرسياً " إلى هذه الطائفة ، بل هو متاح لكل قادر على الالتزام بقواعده ، ومراعاة أحكامه .

ولما كان هذا هو وضع " رجال الدين " فى الإسلام ، فهم لا يملكون حق التشريع ، كما يملك ذلك نظراؤهم فى الأديان الأخرى ، بل مهمتهم تنحصر فى البحث واستنباط الأحكام من النصوص المقدسة فقط ، كما أنه لا يصح لهم الادعاء بأنهم يُؤْثَرون فى غفران خطيئة المخطئين ، سواء كان ذلك بكتابة صك غفران كما فى الأديان الأخرى ، أو بالإيحاء بأن " بركاتهم " تحل على من يرضون عنه ، فيغفر الله لهم ، كما يشيع ذلك بين عامة الناس ، لأنهم لا يملكون لأنفسهم من الله نفعاً ولا ضراً إلا ما شاء الله لهم ، فكيف يدعون ذلك لغيرهم .

وبناءً عليه ، فليس لهم حق مصادرة رأى ، أو فرض وصاية على أفكار المسلمين وإبداعاتهم ، فإن رأوا فيها مخالفة لما يفهمونه من النصوص المقدسة ، أو خروجاً على ماارتآه جمهور الفقهاء ، فليس لهم إلا مناقشته وبيان خطئه بالحجة والدليل ، وذلك ما كان عليه علماء هذه الأمة فى العصور الأولى للدولة الإسلامية ؛ فقد كان المجتمع يموج بآراء شتى ، وأفكار متنافرة ، ظهر فيه النَّصِّيُّون ، والعقلانيون ، وأصحاب الرأى ، وأصحاب الحديث ، والقدرية ، والمجسمة والمشبهة ، ومن غالى فى نفى الصفات إمعاناً فى التوحيد ، بل كان هناك زنادقة ،

ومسرفون فى الجهر بالمنكرات والموبقات ، لدرجة أن كثيراً من الموروثات الأدبية سجلت ذلك فى صفحات تاريخ هذه الأمة ، فأصبح جزءًا من تراثها ، ومع ذلك لم يكن فى وسط هذه الأمواج التى تلاطمت بشتى الأفكار والصور من ادعى لنفسه الحق فى مصادرتها ، أو الحجر عليها – إلا ما ندر – ، بل هب العلماء والفقهاء للدفاع عن الدين ، والذود عن حياضه بالكلمة والحجة والدليل ، فكانت حلقات النقاش حول ما يجد من آراء منتشرة فى طول البلاد وعرضها ، تقرع الحجة بالحجة ، وتتصارع الأدلة حول المفاهيم والاستنتاجات ، فما قوى منها ، ثبت واستقر ، وما كان ضعيفاً تهاوى واندثر ، وبذلك نهضت الأمة ، وشيدت حضارة لازلنا نتغنى بها دون أن ندرك أسباب نشأتها ، ونعى أهم ما قامت عليه ، وترعرعت فى ظله ، **ألا وهو حرية الرأى** ، فطفقنا نحجر على هذا ، ونقيد ذاك ، ونكتم أنفاس حرية الكلمة فى كل مجال ، بحجج شتى ، ومعاذير واهية ، حتى وصل الأمر إلى تصفية من يتجرأ ، فيفكر بصوت عالٍ بالقتل ، أو على أقل تقدير بعزله اجتماعياً ، ومحاصرته اقتصادياً حتى يموت كمداً .

هل يعنى هذا أن نترك المرجفين وأعداء الدين يتطاولون على الإسلام ورسوله ، ويشككون فى تعاليمه وأحكامه ؟

لا ، غير أننا ينبغى أن نفرق بين الإسلام والفكر الإسلامى ، فالإسلام : هو **القرآن الكريم والسنة العملية** ، أما الفكر الإسلامى ، فهو ما أنتجه المسلمون حول هذين المصدرين ، فبالنسبة للإسلام ، فلا يجوز لمسلم أن ينكر شيئاً من نصوصه ، أو يشكك فيها ، لأنها وحى الله ، فلا ينبغى أن يقترب منها عقل مسلم بالنقد أو التجريح ، ويلحق بهذا شخصية الرسول ﷺ ، فلا يجوز لمسلم أن يقترب منها بما يحط من شأنها أو يهينها ، وإلا كان كافراً ، فذلك أمر مجمع عليه ، فضلاً عن كونه جوهر الإسلام . فإذا تسرب الشك إليه ، أو اهتزت صورته فى نفوس المسلمين لم يبق للإسلام قيمة ، ولا مبدأ يجمع المسلمين حوله . ولهذا ينبغى الاتفاق على أن الحرية التى ننادى بها مقيدة بعدم المساس بهذين الصرحين : النصوص المقدسة (القرآن الكريم والسنة العملية) ، وشخصية الرسول ﷺ ، وما عدا ذلك فلا يجوز الحكم على من قادته حرية الفكر إلى مخالفة رأى جمهور المسلمين بأنه كافر ، ما دام لم يتطاول على شخصية الرسول ﷺ ، أو يعتدى على النصوص المقدسة .

obeikandl.com